المصـــــدر :	الشرق الاوسط		
التـــاريخ :	02-10-2006	العـــدد :	10170
الصفحـات :	3	المسلسل :	6

رايس تبدأ زيارتها للشرق الأوسط بمباحثات في جدة مع خادم الحرمين الشريفين

بوش يمدد قانون «حرية إيران» 5 سنوات.. والكونغرس يقول إنه ليس تصريحا لاستخدام القوة

واشنطن - لندن: «الشرق الأوسط»

تبدأ وزيرة الخارجية الاميركية كوندليزا رايس اليوم جولة مباحثات في الشرق الاوسط تستمر 4 ايام، تشمل السعودية ومصر والاراضي الفلسطينية المحتلة واسرائيل.

وذكـرت وزارة الخارجية الاميركية أمس ان محطة رايس الاولى ستكون السعودية، حيث ستبحث مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في جدة الاوضاع في المنطقة وسبل احلال السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين. اما في مصر فستلتقي رايس الثلاثاء مع الرئيس المصري حسني مبارك ونظيرها أحمد ابو الغيط. وفي الاراضي الفلسطينية تلتقي الوزيرة الاميركية مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وتختم زيارتها للمنطقة بمباحثات في اسرائيل مع رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت، ونظيرتها تسيبي ليفني، وتبحث رايس خلال مباحثاتها في اسرائيل الاوضاع في الاراضي الفلسطينية والملف النووي الايراني.

ويأتي ذلك فيما قال غلام علي حداد عادل رئيس مجلس الشورى الايراني (البرلمان) في الجلسة العلنية للمجلس امس ان الحظر الاقتصادي الأميركي ضد الجمهورية الايرانية «لن يكون له اي اثر على وضع الشعب الايراني»، موضحا ان القرار الاميركي مؤشر على ان الأميركيين ما زالوا يسيرون على نهجهم القديم. وأضاف ان «الأميركيين لا يدرون مراجعة سياساتهم ولم يستخلصوا الدروس والعبر مما حصل لهم اليوم في العالم».

وتأتي تصريحات غلام علي حـداد ردا على توقيع الرئيس الاميركي جورج بوش على سلسلة من العقوبات تستهدف الدول الاجنبية التي تواصل تعاونها مع ايران في القطاع النووي وتبيعها اسلحة متطورة. وجاء هذا القانون الذي اقره مجلس الشيوخ بعد يوم واحد من موافقة مجلس النواب عليه، بينما اتفق الاتحاد الاوروبي مع طهران على فتح مفاوضات صعبة ترمي الى اقناع الجمهورية الايرانية بتعليق تخصيب اليورانيوم وتفادي ازمة دولية كبيرة.

وسيجدد قانون «حرية ايران» الذي يأتي في اطار «قانون عقوبات ايران وليبيا»، العقوبات لمدة خمسة اعوام اخرى على شركات لإبعادها عن الاستثمار في قطاع الطاقة الايراني. واستبعدت ليبيا التي حسنت العلاقات الآن مع الولايات المتحدة من هذه العقوبات. وتحاول الولايات المتحدة والقوى الكبرى الاخرى جعل ايران تكبح برنامجها النووي الذي تشتبه هذه الدول في انه يهدف الى صنع اسلحة نووية. وتؤكد طهران انه يهدف الى تلبية احتياجاتها المدنية من الطاقة.

ويؤكد مشروع القرار ايضا العقوبات الاقتصادية الاجبارية على الشركات التي تزود ايران بأي سلع او خدمات او تكنولوجيا يمكن استخدامها في برامج للاسلحة النووية او الكيماوية او البيولوجية. ويجيز ايضا مشروع القانون تقديم مساعدات لجماعات حقوق الانسان

المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 02-10-2006
الصفحـات : 3
العـــدد : 10170
المسلسل : 6

والجماعات المؤيدة للديمقراطية وللهيئات الاذاعية المستقلة التي تفي بمعاييره.

وقال بوش في بيان بعد توقيع القرار ليل اول من امس «أحيي الكونغرس لانه برهن على التزام الحزبين بمواجهة نظام ايران القمعي ونشاطاته لزعزعة الاستقرار، بتبنيه قانون دعم حرية ايران».

وأضاف ان «هذا القانون سيحدد العقوبات الاميركية على ايران ويؤمن لادارتي المرونة لوضع العقوبات في الظروف المناسبة وفرض عقوبات على المؤسسات التي تساعد النظام الايراني في تطوير اسلحة نووية». وادراكا منهم لما حصل في العراق، شدد المشرعون الاميركيون في المقابل على ان هذا القانون يجب الا «يؤخذ على انه تصريح باستخدام القوة ضد ايران». وتابع بوش ان «ادارتي تعمل على عدة جبهات لمواجهة التحدي الذي يشكله النظام الايراني بمواصلته تطوير اسلحة الدمار الشامل ودعم الارهاب والجهود لزعزعة استقرار الشرق الاوسط وقمع حقوق الانسان الاساسية للمواطنين في ايران».

واكد الرئيس الاميركي «نحن ملتزمون بعمل دبلوماسي مكثف مع حلفائنا لكننا اتخذنا ايضا اجراءات مالية لتطويق تحركات النظام الايراني». ومع انه لا يذكر اسم اي دولة، يبدو الاجراء بشكل واضح تحذيرا لروسيا والصين اللتين تشغل كل منهما مقعدا دائما في مجلس الامن الدولي وقاومتا الدعوات لفرض عقوبات دولية على طهران ردا على رفضها وقف نشاطات تخصيب اليورانيوم.

وتشارك روسيا في مشروع يقدر بنحو 800 مليون دولار لمساعدة ايران على بناء محطة نووية في بوشهر وهي متهمة ايضا بتزويد طهران باسلحة متطورة تكنولوجيا.

اما الصين، فتعد شريكا اقتصاديا كبيرا لايران ويشتبه في انها تزود الجمهورية الايرانية بالتكنولوجيا الضرورية لصنع صواريخ. وقال زعيم الاغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ بيل فريست ان «هذا القانون يؤمن صلاحيات جديدة للادارة لعرقلة الصفقات المالية المتعلقة باسلحة الدمار الشامل لايران ويشجع الادارة على استخدام كل الوسائل الممكنة مع روسيا لكسب تأييدها لفرض عقوبات متعددة الاطراف على ايران».

أما السناتور نورم كوليمان،

المصـــــدر :	الشرق الاوسط		
التـــاريخ :	02-10-2006	العـــدد :	10170
الصفحـات :	3	المسلسل :	6

فقد رأى ان الولايات المتحدة «من اجل امننا القومي، يجب ان تضمن ان التكنولوجيا النووية الحساسة التي نتقاسمها مع الدول الشريكة لا تقع بين ايدي الايرانيين». واضاف ان «الايرانيين برهنوا انهم مخيبون للآمال ويضعون عراقيل ويسعون الى تدمير اسرائيل وكل الحضارة الغربية. نعرف الى اين سيؤدي هذا الطريق، ومساعدة ايران على ان تصبح قوة نووية حتى بدون قصد، امر غير مقبول».

وينص «قانون دعم حرية ايران» على ان الولايات المتحدة يجب ان تتبع سياسة «عدم ابرام اتفاقات تعاون مع حكومات دول تقدم دعما لبرنامج ايران النووي او تزودها بأسلحة تقليدية متطورة او بصواريخ». وينص القانون على الاستمرار في تطبيق هذا الاجراء الى ان توقف ايران كل نشاطات تخصيب اليورانيوم وتلتزم بوقف دائم وقابل للتحقق لكل هذه النشاطات في المستقبل او الى ان تقطع الدول المستهدفة علاقاتها مع شركائها الايرانيين.

وبموجب هذا القانون، يمكن للحكومة الاميركية تقديم مساعدة الى محطات الاذاعة والتلفزيون التي تدعم الديمقراطية والتي تبث برامجها في ايران كما يقضي بدعم وتمويل المنظمات والايرانيين او الاجانب الذين ينشطون من اجل الديمقراطية في ايران. وأكدت وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس لصحيفة «وول ستريت جورنال»، «علينا ان نقوي قدراتنا لتعزيز مواردنا ومعلوماتنا حول ايران». واضافت ان «احد التحديات التي نواجهها هو اننا متغيبون عن هذا البلد منذ حوالي 26 عاما».

ويرى محللون ان الازمة النووية الايرانية ترخي بظلالها على الجهود الخجولة لاعادة احياء عملية السلام بين الفلسطينيين واسرائيل، وهو الموضوع الابرز على جدول اعمال الجولة التي تقوم بها رايس في المنطقة.

المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 02-10-2006
الصفحـات : 3
العـــدد : 10170
المسلسل : 6

فتيات إيرانيات صغيرات يخرجن من مدرستهن في شمال طهران بعد انتهاء اليوم الدراسي (أ ف ب)